نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية في بيان لها..

نحمل وزارة النفط مسؤولية ما يحدث للشركة والموظفين

نعلن تصدينا للصفقات المشبوهة في الشركة

عدن "الأمناء" خاص:

حمَّلت نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية قيادةَ وزارة النفط وإدارة الشركة المسؤوليةَ القانونية تجاه ما يحدث للشركة والموظفين وإهدار لحقها الحصري في استثمار المنطقةَ المشركة.

وقالت النقابة في بيان لها حصلت "الأمناء" على نسخة منه: "حان الوقت لوقف مثل هذه الصفقات المشبوهة والتصدي لأي محاولات ملتوية تهدف إلى ضياع الشركة وموظفيها ومقدراتها ومكتسباتها".

وأضافت: "سنوات من الفشل والفوضى والفساد المنهج الذي تعاني منه الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية وإهدار لحقها الحصري في استثمار المنطقة المشركة، مع غض الطرف من قبل السلطات العليا والأجهزة الرقابية والتي نعتبرها المظلة التي يستظل تحتها كل الفاسدين ودون أي نتيجة ملموسة، فقد أتيح المجال لقيادة وزارة النفط وإدارة الشركة الذين تعمدوا في إذلال موظفي الشركة وابتكروا أبشع الطرق والوسائل لسحقهم وتدميرهم، وإن كل الحجج أصبحت واهية ولا يمكن القبول بها وتصديقها بعد الآن، وإن الوقت قد حان لوقف مثل هذه الصفقات المشبوهة والتصدي لأي محاولات ملتوية تهدف إلى ضياع الشركة وموظفيها ومقدراتها ومكتسباتها".

وأوضحت: "إنه ومنذ وقت مبكر خاطبت النقابة قيادة الشركة عن رفضها لأي إجراءات أو اتفاقيات مخالفة لقانون إنشاء الشركة واتفاقية التشغيل المشتركة، والتي كان آخرها تغيير المشغل لقطاع (5) (بترو مسيلة) والذي يعتبر مدخلاً لأخذ الدور المنوط بالشركة عند انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج وتشغيل القطاع، وأمام كل تلك المخاطبات لم نرَ أي تحرك من قبل الجهات المختصة عدا بعض الاعتراضات الخجولة التي لا ترقى إلى ردع كل من تسوِّل له نفسه المساس بمكتسبات الشركة ومقدراتها وأحقيتها في التشغيل للقطاعات النفطية والاستثمار في كل شبر من أرض الوطن الحبيب".

وتابعت: "وبالاستناد على القانون رقم (1) الخاص بإنشاء الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية، اتفاقية المشاركة في الإنتاج (PSA)، واتفاقية التشغيل المشتركة (JOA) اللائحة الداخلية للشركة، ومحاضر مجلس مديري الشركة ومذكرات النقابة رقم: م.ن 172 بتاريخ 3-1-2022م، والبيانات والمذكرات الأخرى، فإننا إذ نحملكم المسؤولية القانونية تجاه ما يحدث للشركة والموظفين ونود إطلاعكم بالآتي:

1- إن المواد (5-4-3-2) وكذا المادة 7 من قانون إنشاء الشركة التي تنص على (تخصص الشركة وتمنح حصرًا بموجب القانون رقم (1) استثمار النفط والمعادن في المنطقة المشتركة). والفقرة ج من المادة 8 من ذات القانون التي نصت على أن للشركة في سبيل تحقيق أغراضها (الاشتراك مع الغير في استثمار المنطقة المشتركة).

2- اتفاقية المشاركة في الإنتاج بين الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية و(اكسون سبأ المحدودة، وكوقبيك اليمن المحدودة، وتوتال اليمن، وهنت اليمن لتنمية المنطقة المشتركة، وزاروبيش جيولوجيا، ماشينو امبورت) والمادة (1) فقرة (ج ،ط)، ومادة 11/ أ، ب، التي نصت على امتلاك الشركة ولا سواها لأي أرض أو شراء فيما يتصل بالعمليات النفطية وكذلك ملكية الأصول الثابتة والمنقولة بعد انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج أو استرداد إجمالي تلك الأصول أيهما حدث أولا.

3- اللائحة الداخلية للشركة ومحاضر مجلس المديرين ومذكرات النقابة فيما يخص الحقوق المكتسبة للموظفين من رواتب ومستحقات وعلاوات وتسويات.

4- التمادي الواضح والتدخل السافر وغير القانوني من قبل المتنفذين والخاضعين للإملاءات في قيادة وزارة النفط (عدن) بتستر واضح لصفقات فساد والتفاف على الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية واختصاص شركة عريقة ومستقلة يحكمها لوائح وقانون واضح وثابت منذ تأسيسها، وقد تمثلت هذه التدخلات في قيام وزير النفط بإعطاء شركة بترو مسيلة تشغيل قطاع 5، في مخالفة واضحة وصريحة قدمت فيها النقابة اعتراضا بتاريخ 3-1-2022م موضحًا الوضع القانوني لبتر ومسيلة وعدم أهليتها لتشغيل القطاع، إلى جانب تقديم وزارة النفط بمذكرتها رقم (م و ن) بتاريخ 6/10/2022م كان مفادها تعطي بتر ومسيلة الاستحواذ على حصص بعض الشركاء في قطاع (5) دون مراعاة لقانون إنشاء الشركة واتفاقية المشاركة في الإنتاج واتفاقية التشغيل المشتركة، وتم عمل بلاغ نقابي بتاريخ 21-8-2022م إلى الجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية والقضائية ووضحت كافة المخالفات التي ألحقت الضرر بالشركة والموظفين".

وقالت: "إن النقابة لا تجد أي تفسير لما يحدث من انتهاك لقانون الشركة واتفاقية المشاركة وإنما نعتبره بمثابة العبث والانحراف الكبير في قيادة وزارة النفط وما هذا التصرف الأرعن من قبل وزير النفط إلا تصرفًا بربك المشهد ويعقده وأن مثل هذه القرارات الارتجالية وبهذا الشكل العبثي نعتبره مؤشرا خطيرا يهدد الشركة وموظفيها وعزعزعة ثقة الشركاء في القطاع وتدمير واضح لأكبر صرح اقتصادي ورافد لخزينة الدولة وإننا لن نرى سوى التواطؤ من قبل إدارة الشركة ومجلس إدارتها أمام الممارسات التي تنتهجها وزارة النفط والتي لا تمتلك الحق في إصدار مثل هذه الرسائل أو الموافقات المخالفة مالم يثبت عكس ذلك من خلال التحرك الفوري لإيقاف هذا العبث وطلب إحالة المتورطين بذلك رسميا إلى الجهات المختصة من أجل الحفاظ على مقدرات الشركة وموظفيها ومكتسباتها التي تستطيع القيام بتشغيل القطاع حاليا أو في الوقت القريب لانتهاء فترة التعويض القانونية والمقدرة بـ(460)يوما".

وأكملت: "وعليه ولما أسلفنا بيانه أعلاه فإننا نطالب المعنيين والمتورطين في هذه المخالفات وبشكل عاجل بما يلي:

- إيقاف هذه الإجراءات وإلغاء هذه الاتفاقيات بموجب قانون الشركة واتفاقية المشاركة في الإنتاج ونطالب الجهات المختصة بالقيام بواجبها الوطني تجاه الشركة إحدى مؤسسات الدولة الاقتصادية وحمايتها من عبث الطامعين ما لم فإننا نعتبر الجميع شركاء فيما يحصل.
- رفع الخصم غير القانوني من رواتب الموظفين وإعادة ما تم خصمة من الأشهر أكتوبر 2021م وحتى صرف آخر راتب من عام 2022م والاستمرار بصرف رواتب الموظفين دون اجتزاء أو خصم أو تعسف.
- تعتبر حقوق الشركة محفوظة بموجب هذه المذكرة وما سبقها من مذكرات وسنلجأ بكل الطرق القانونية لحماية الشركة ومقدراتها وحقوق وموظفيها".

نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية
Yemen Company for Investment in Oil & Minerals
Labor Syndicate
الرقم: م.ن/.....١٨٣
التاريخ: ١٨/ ١٠/ ٢٠٢٢م
بيان نقابي
سنوات من الفشل والفوضى والفساد الممنهج الذي تعاني منه الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية وإهدار لحقها الحصري في استثمار المنطقة المشتركة مع غض الطرف من قبل السلطات العليا والاجهزة الرقابية والتي نعتبرها المظلة التي يستظل تحتها كل الفاسدين ودون اي نتيجة ملموسة فقد اتيح المجال لقيادة وزارة النفط وادارة الشركة الذين تعمدوا في إذلال موظفين الشركة وابتكروا ابشع الطرق والوسائل لسحقهم وتدميرهم وإن كل الحجج اصبحت واهية ولايمكن القبول بها وتصديقها بعد الان وإن الوقت قد حان لوقف مثل هذه الصفقات المشبوه والتصدي لأي محاولات ملتوية تهدف الى ضياع الشركة وموظفيها ومقدراتها ومكتسباتها انه وبدون وقت مبكر خاطبت النقابة قيادة الشركة عن رفضها لأي إجراءات او اتفاقيات مخالفة لقانون انشاء الشركة واتفاقية التشغيل المشتركة والتي كان اخرها تغيير المشغل لقطاع (5) (بترو مسيلة) والذي يعتبر مدخلا لاخذ الدور المنوط بالشركة عند انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج وتشغيل القطاع وامام كل تلك المخاطبات لم نرى أي تحرك من قبل الجهات المختصة عدا بعض الاعتراضات الخجولة التي لا ترقى الى ردع كل من تسول له نفسه المساس بمكتسبات الشركة ومقدراتها واحقيتها في التشغيل للقطاعات النفطية والاستثمار في كل شبر من ارض الوطن الحبيب.
وبالاستناد على القانون رقم (١) الخاص بانشاء الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية ، اتفاقية المشاركة في الإنتاج (PSA)، اتفاقية التشغيل المشتركة (JOA) اللائحة الداخلية للشركة ، محاضر مجلس مديري الشركة ومذكرات النقابة رقم م.ن ١٧٢ بتاريخ ٣-١-٢٠٢٢م ، والبيانات والمذكرات الأخرى اننا اذ نحملكم المسؤولية القانونية تجاه ما يحدث للشركة والموظفين ونود اطلاعكم بالآتي :-
١- إن المواد(٢-٣-٤-٥)كذا المادة ٧ من قانون انشاء الشركة التي تنص على (تخصص الشركة وتمنح حصرا بموجب القانون رقم (١) استثمار النفط والمعادن في المنطقة المشتركة). والفقرة ج من المادة ٨ من ذات القانون التي نصت على للشركة في سبيل تحقيق اغراضها ((الاشتراك مع الغير في استثمار المنطقة المشتركة)).
٢- اتفاقية المشاركة في الإنتاج بين الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية و((اكسون سبأ المحدودة، كوقبيك اليمن المحدودة، توتال اليمن ، هنت اليمن لتنمية المنطقة المشتركة ،زاروبيش جيولوجيا، ماشيو امبورت)) والمادة (١) فقرة (ج ،ط)، مادة ١١/ أ، ب ، التي نصت على امتلاك الشركة ولا سواها لأي ارض او شراء فيما يتصل بالعمليات النفطية وكذلك ملكية الأصول الثابتة والمنقولة بعد انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج او استرداد اجمالي تلك الأصول ايهما حدث أولا.
٣-اللائحة الداخلية للشركة ومحاضر مجلس المديرين ومذكرات النقابة فيما يخص الحقوق المكتسبة للموظفين من رواتب ومستحقات وعلاوات وتسويات .
٤-التمادي الواضح والتدخل السافر وغير القانوني من قبل المتنفذين والخاضعين للإملاءات في قيادة وزارة النفط (عدن) بتستر واضح لصفقات فساد والتفاف على الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية واختصاص شركة عريقة ومستقلة يحكمها لوائح وقانون واضح وثابت منذ تأسيسها وقد تمثلت هذه التدخلات بالتالي :-
١- قيام وزير النفط بإعطاء شركة بترو مسيلة تشغيل قطاع ٥ في مخالفة واضحة وصريحة قدمت فيها النقابة اعتراضا بتاريخ ٣-١-٢٠٢٢م (مرفق١) موضحا الوضع القانوني لبتر ومسيلة وعدم اهليتها لتشغيل القطاع.
Email: yicomsyn@gmail.com
شهادة ترخيص رقم (١)

نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية
Yemen Company for Investment in Oil & Minerals
Labor Syndicate
الرقم: م.ن/.....١٨٣
التاريخ: ١٨/ ١٠/ ٢٠٢٢م
عضو الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن
٢- أقدمت وزارة النفط بمذكرتها رقم(و ن م/٥٥١) وتاريخ (٦/١٠/٢٠٢٢م) كان مفادها تعطي بتر ومسيلة الاستحواذ على حصص بعض الشركاء في قطاع (٥) دون مراعاة لقانون انشاء الشركة واتفاقية المشاركة في الإنتاج واتفاقية التشغيل المشتركة، وتم عمل بلاغ نقابي بتاريخ ٢١-٨-٢٠٢٢م الى الجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية والقضائية وضحت كافة المخالفات التي الحقت الضرر بالشركة والموظفين (مرفق٢).
وان النقابة لا تجد أي تفسير لما يحدث من انتهاك لقانون الشركة واتفاقية المشاركة وانما نعتبره بمثابة العبث والانحراف الكبير في قيادة وزارة النفط وما هذا التصرف الارعن من قبل وزير النفط الا تصرف بربك المشهد ويعقده وان مثل هذه القرارات الارتجالية وبهذا الشكل العبثي نعتبره مؤشرا خطيرا يهدد الشركة وموظفيها وعزعزعة ثقة الشركاء في القطاع وتدمير واضح لأكبر صرح اقتصادي ورافد لخزينة الدولة وإننا لن نرى سوى التواطؤ من قبل إدارة الشركة ومجلس إدارتها أمام الممارسات التي تنتهجها وزارة النفط والتي لا تمتلك الحق في إصدار مثل هذه الرسائل او الموافقات المخالفة مالم يثبت عكس ذلك من خلال التحرك الفوري لإيقاف هذا العبث وطلب إحالة المتورطين بذلك رسميا إلى الجهات المختصة من أجل الحفاظ على مقدرات الشركة وموظفيها ومكتسباتها التي تستطيع القيام بتشغيل القطاع حاليا او في الوقت القريب لانتهاء فترة التعويض القانونية والمقدرة بـ(٤٦٠)يوما .
وعلية ولما اسلفنا بيانه اعلاه فأنا نطالب المعنين والمتورطين في هذه المخالفات وبشكل عاجل بمايلي :
- إيقاف هذه الإجراءات والغاء هذه الاتفاقيات بموجب قانون الشركة واتفاقية المشاركة في الإنتاج ونطالب الجهات المختصة بالقيام بواجبها الوطني تجاه الشركة إحدى مؤسسات الدولة الاقتصادية وحمايتها من عبث الطامعين مالم فأنا نعتبر الجميع شركاء فيما يحصل.
- رفع الخصم الغير قانوني من رواتب الموظفين وإعادة ما تم خصمة من الأشهر أكتوبر ٢٠٢١م وحتى صرف اخر راتب من العام ٢٠٢٢م والاستمرار بصرف رواتب الموظفين دون اجتزاء او خصم او تعسف .
- تعتبر حقوق الشركة المحفوظة محفوظة بموجب هذه المذكرة وما سبقها من مذكرات وسنلجأ بكل الطرق القانونية لحماية الشركة ومقدراتها وحقوق وموظفيها .
Email: yicomsyn@gmail.com
شهادة ترخيص رقم (١)

● لا نجد أي تفسير لما يحدث من انتهاك لقانون الشركة واتفاقية المشاركة